

الأبدال والأوتاد والنجباء والنقباء: قراءة نقدية

اعداد هيئة التحرير

في بعض المساجد، بعد صلاة المغرب، يُتلى وردٌ جماعيٌّ بأصواتٍ خاشعة: «**يا أقطاب، ويا أوتاد، ويا أسياد، أجيبوا يا ذوي الإمداد... ومن منكم لنا مدد**»[1].

وعلى منصات التواصل، تُعرض مقاطع بعنوان «**حكاية قديس طيّ الأرض**»، يُقال فيها: إن أحدهم صلّى في الحرم المكي وهو في بلده، وإن آخر ظهر في مكانيْن في اللحظة نفسِها، ويُصدّق الملايين أن هذه «**كرامات الأبدال**»[2]؛ وفي مجالس بعض الطرق، يُلقَّن المريد بثقة: «**شيخنا هو وتد هذه البلاد**»[3].

فهل هذا دينٌ أنزله الله، أم تصورٌ صيغ في قوالب مقدسة، ثم صار يُتداول على أنه من صميم الدين؟ والسؤال الأول الذي يفرض نفسه: لماذا سُمّي هؤلاء «**نقباء**» و«**نجباء**» و«**أبدالاً**» و«**أوتادًا**»؟ أهي أسماء أنزلت في كتاب، أم استعارات بشرية نُقلت من واقع الناس إلى تدبير الكون؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال حول هذه المصطلحات الأربعة بالبحث والنقد، في ميزان النقل وميزان العقل بعد مصطلح «**القطب**» -في المقال السابق-.

فالنقباء جمع «نقيب»، وهو في اللغة الضامن والكفيل وعريف القوم. وعند الصوفية: «**الذين تحققوا بالاسم الباطن، فأشرفوا على بواطن الناس، فاستخرجوا خفايا الضمائر**»، وهم ثلاثمائة رجل[4]. فالتسمية تستعير معنى «**التفتيش عن الأسرار**»، وهو معنىً مأخوذ من وظيفة النقيب في القبيلة، فما الذي جعل هذا الوصفَ البشريَّ رتبةً كونيةً؟

والنجباء جمع «نجيب»، وهو الفاضل الحسيب من كل شيء، «**وقد نجب ينجب نجابةً إذا كان فاضلاً نفيسًا**»[5]، وهم أربعون وقيل سبعون[6]. والنقيب والنجيب لفظان

١- ورد متداول في بعض الطرق، ذكره أحد كبار العلماء في فتوى رسمية منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية، حين سُئل عن أورادٍ تُقرأ في مساجد اليمن، فذكر هذا اللفظ بعينه، وبيّن أن هذه الأوراد «ما أنزل الله بها من سلطان».
٢ - مقطع في يوتيوب بعنوان: «حكاية قديس طيّ الأرض».
٣- من العبارات المتداولة في مجالس بعض الطرق المعاصرة.
٤ - التعريفات، الجرجاني، دار الكتاب العربي، ص ١٠٨.
٥ - لسان العرب، دار صادر، ٧٧٠/١.
٦ - التعريفات، ص ٢٦٧.

لهما دلالة اجتماعية في العربية، ثم نُقلا إلى وصف رتبٍ غيبيةٍ، وهذا النقل يحتاج إلى دليل.

والأبدال جمع «**بدل**» وهو الخلف والعوض، وهم سبعة رجال، يزعمون أن أحدهم إذا سافر ترك جسدًا على صورته يملأ مكانه[٧]. والتسمية تحمل دعوى «**النيابة**» والخلافة عن غيرهم، وهي دعوى تحتاج إلى بيان.

والأوتاد جمع «**وتد**»، وهو المسمار الذي يُثبّت الخيمة، وهم أربعة رجال، «**منازلهم على منازل الأربعة الأركان من العالم: شرق، وغرب، وشمال، وجنوب**»[٨]. والتسمية استعارة حسية من أوتاد الخيمة، نُقلت إلى «**حفظ الأرض**»، وهذا نقلٌ من المحسوس إلى الغيب بلا إذنٍ ظاهر من الوحي.

وهذا التعدد في الأسماء -**نقيب ونجيب وبدل ووتد**- ليس توقيفًا شرعيًا، بل هو تعدد في الوظائف الاجتماعية البشرية، نُقلت إلى الغيب؛ فالنقيب عريف القوم، والنجيب فاضلهم، والبدل خلفهم، والوتد مسمار خيمتهم. ولو كانت هذه الرتب من عند الله، لكانت أسماؤها ووظائفها توقيفية واضحة، لا اجتهادية مضطربة. فالتعدد نفسه دليل على أن المصطلح اجتهاد بشري، لا وحي إلهي.

وهذه المصطلحات ليست عربية خالصة، بل مزيج من استعارات لغوية واقتباسات من نصوص سابقة. وقد نبّه ابن خلدون إلى أصلها الباطني، فقال: «**ثم قالوا بترتيب وجود الأبدال بعد هذا القطب كما قاله الشيعة في النقباء**»[٩].

فبُنية الوساطة الروحية (القطب، ثم الأبدال، ثم النقباء) هي امتداد لبنية الإمامة الباطنية التي جعلت لله وسائط بشرية. وهذا التلاقح لم يكن عابرًا، بل نتيجة احتكاك مباشر بين المتصوفة والإسماعيلية في العراق وخراسان، حيث انتقلت البنية الهرمية من الإمام المعصوم إلى القطب، ومن الدعاة إلى الأبدال، مع الإبقاء على الوظيفة نفسها: وجود سلسلة من البشر يتوقف عليها نظام الكون، ولا تصل الحوائج إلى الله إلاّ عبرها[١٠]. وهكذا دخلت هذه التصورات إلى التصوف بهدوء، ثم لبست ثوب الولاية والتقوى، حتى صارت عند كثير من المتأخرين من صميم الدين.

وهذا التطور عند الصوفية لم يكن وليد لحظة واحدة، بل مرّ بمراحل يمكن تتبعها في النصوص. فأول ما يظهر لفظ «**الأبدال**» في روايات ضعيفة أو موضوعة نُسبت إلى النبي ﷺ، ثم تلقفه المفسرون والمحدثون في كتب الزهد والفضائل، فذكروه خبرًا عن «**رجال صالحين**» لا نظامًا كونيًا[١١].

ثم جاء التصوف الفلسفي فصاغه صياغة جديدة؛ فابن عربي (ت ٦٣٨هـ) أول من أعطاه إطارًا وجوديًا في «**الفتوحات**» و«**الفصوص**»، وجعله جزءًا من نظرية «**الولاية**» و«**التجلي**»[١٢]، ثم جاء الجيلي (ت ٨٣٢هـ) فزاد في تفصيل الرتب في «الإنسان الكامل»[١٣]. ثم نظم الشعراني (ت ٩٧٣هـ) هذه الرتب في «**الطبقات الكبرى**» و«**اليواقيت والجواهر**»[١٤].

فإذا انتقلنا من التسمية إلى المضمون، ووضعنا هذا البناء في ميزان العقل، وجدنا أنه لا يصمد. فإذا كانت الأرض لا تقوم إلا بأربعة أوتاد، فمن يقيّم الأوتاد؟ ومن يدبر القطب؟

فإن قالوا: الله يدبرهم، قلنا: فالله يدبر الأرض بلا حاجة إليهم. ثم إن الله غنيٌّ بذاته عن كل ما سواه، فالحاجة إلى وسائط تستلزم النقص، والنقص على الله محال. فإذا كان غنيًا، كان تدبيره مباشرًا. ثم إن هذه المسائل من أعظم المسائل، ولو كانت من الدين لوجبت معرفتها بالضرورة، لكنها لم تُعرف إلا في نصوصٍ متأخرة، وأحاديثها موضوعة أو ضعيفة.

ويزداد الأمر وضوحًا إذا لاحظنا أن نصوصهم متناقضة في الأعداد (أربعون، ستون، ثلاثون)، وفي الأماكن (الشام، مصر، اليمن)، وهو ما يصدق فيه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. ثم إذا نظرنا إلى سيرة النبي ﷺ -وهو أعظم الأولياء- وجدناه بشرًا يأكل الطعام ويمشي في الأسواق، ولم يُنقل عنه أنه ترك جسده شبحًا، ولا أنه ظهر في مكانين. فإذا كانت هذه الرتب كمالات، فالرسول ﷺ أولى بها؛ فلما لم تكن له، دلّ على أنها ليست كمالاً.

٧ - الطبقات الكبرى، الشعراني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٢٩/١.
٨- التعريفات، ص ٢٦٨.
٩ - تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، ٦٢٠/١.
١٠ - تاريخ ابن خلدون، ٦٢٠/١.
١١ - حلية الأولياء، أبو نعيم، ٨/١.
١٢ - الفتوحات، ٣١٨/٣.
١٣- الإنسان الكامل، ٥٨/٢.
١٤ - الطبقات الكبرى، ١٢٩/١.

وإذا كان العقل يرفض هذا البناء، فهل يستقيم في ميزان النقل؟ لقد جمع شتات هذه الروايات السيوطي في رسالته «**الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال**»[15]. فإذا رجعنا إلى أسانيدها، وجدناها بين موضوعٍ وضعيف.

فحديث ابن عمر: «**خيار أمتي في كل قرن خمس مائة... فالأبدال أربعون**»، أخرجه أبو نعيم في «**الحلية**»[16] من طريق «**عبد الله بن هارون الصوري**»، وهو راوٍ متروك. ولذا حكم عليه ابن الجوزي بالوضع[17]، وقال الذهبي[18]: «**والخبر كذب في أخلاق الأبدال**».

وأما حديث ابن مسعود الطويل، فقد أخرجه أبو نعيم أيضًا[19]، وذكره ابن الجوزي[20] وقال: «**هذا حديث موضوع**». وقال الشوكاني[21]: «**الخبر كذب في أخلاق الأبدال**».

وأما حديث علي بن أبي طالب: «**الأبدال يكونون بالشام...**»، فقد أخرجه أحمد في «**المسند**»[22]، وحكم عليه المحدثون بالضعف لانقطاع إسناده.

وبلغ الأمر إلى أن أبا عبد الرحمن السلمي[23] أورد حديثًا عن معاذ في الأبدال دون أن يذكر له سندًا أصلاً، وقد اتهمه المحدثون نفسه بأنه «**كان يضع الأحاديث للصوفية**» كما ذكر ابن حجر[24]. وهكذا يظهر أن المصادر الأصلية لهذه الأحاديث هي كتب الفضائل والزهد، لا كتب السنة الصحيحة.

فإذا سقطت هذه المصطلحات في ميزاني النقل والعقل، فلماذا أصرّ القوم عليها؟ لأنها تحقق غاياتٍ عملية.

فأولها وضع «**الوسائط**» بين العبد وربه؛ فلم تعد الحوائج تُقضى بالدعاء المباشر، بل عبر سلسلةٍ من الرتب حتى تصل إلى «**الغوث**». وقد نقل الخطيب البغدادي عن الكتاني قوله: «**النقباء ثلاثمائة، والنجباء سبعون، والبدلاء أربعون**»[25]. وهذا يصادم صريح القرآن ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وثانيها تحويل الأولياء إلى كائناتٍ أسطورية؛ فتارة يزعم ابن عربي أن «الأوتاد» أربعة رجال، ثم يناقض نفسه قائلاً إنهم خمسة أنبياء (عيسى وإدريس وموسى وهارون والخضر)[26]. وتارة يزعم اليافعي أن الولي «إذا تحقق في ولايته مُكّن من التصور في صور عديدة»[27]. وهذا كله يصادم قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠].

وثالثها إسقاط التكاليف عن «**الخاصة**»؛ فحين يُقنع المريد بأن شيخه بلغ مرتبة «**البدل**»، يصبح من السهل إقناعه بأنه فوق التكليف. وقد نقل الشعراني عن أحدهم حين سُئل عن ولي لا يُرى يصلي، فأجاب: «**إنه يصلي من حيث لا ترونه**»[28]. وهذا يصادم قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[الحجر: ٩٩]، واليقين الموت. وتُروى في مجالس الأذكار حكايات: أن الشيخ الفلاني خطب الجمعة في ثلاثين بلدًا في وقتٍ واحد، وأن آخر ترك جسده وطار في الآفاق[29]. وهذه المظاهر امتداد طبيعي لتلك المفاهيم التي رسّخها المتصوفة، فبعد أن قرروا أن «**الأبدال**» يتركون أشباحهم، لم يبقَ إلا أن يظهر في كل جيلٍ من يُصدّق هذه الخرافات ويبني عليها سلطته الروحية.

لقد أرادوا لنا أن نصدّق أن الأرض لا تقوم إلا بأربعة «**أوتاد**»، وأن دعاء العبد لا يَصل إلى ربه إلا عبر «**نقباء**» و«**نجباء**» و«**أبدال**». فبنوا هرمًا من الأسماء، ونسجوا حوله هالةً من الغيب، وقالوا: هذا هو نظام الكون. ثم جاء النقد فهدّ الأساس، فاتضح أن هذه المصطلحات لم تصمد لا في ميزان النقل ولا في ميزان العقل؛ فالأحاديث التي تُسندها موضوعة أو ضعيفة، والأعداد والأماكن متناقضة، والعقل نفسه يفضي إلى التسلسل الباطل، ويُكلِّف الناس بطاعة مجهولين.

ولو كانت هذه الرتب من عند الله، لكانت أسماؤها توقيفيةً واضحة، لا اجتهاديةً مضطربة. ولكنها - كما رأينا - تعددت وتناقضت، حتى ضاعت في الأعداد والأماكن والوظائف.

فإذا كانت هذه حال «الأبدال» و«الأوتاد»، فما ظنك بـ«الغوث» الذي يُقال فيه: إنه القطب الذي تدور عليه عجلة الكون، وإنه لو أقسم على الله لأبرّ قسمه؟ ذلك ما سنكشفه في المقال القادم.

١٥ - الحاوي للفتاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٧/٢.
١٦- حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ٨/١.
١٧- الموضوعات، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٧٤/٣.
١٨- ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت، ٥١٦/٢.
١٩- حلية الأولياء، ٨/١.
٢٠ - الموضوعات، ١٧٤/٣.
٢١ - الفوائد المجموعة، ص ٢٤٥.
٢٢ - المسند، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١١٢/١.
٢٣ - سنن الصوفية، السلمي، ص ٨٠.
٢٤- لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠/٥.
٢٥- تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، ٧٥/٧.
٢٦- الفتوحات المكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٣١٨/٣.
٢٧ - مرآة الجنان، اليافعي، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، ١٣١/٣.
٢٨ - الطبقات الكبرى، ١٢٩/١.
٢٩- المصدر السابق.